Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.29

Tikrit Journal of Administrative and Economics Sciences
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

EISSN: 3006-9149
PISSN: 1813-1719

Measurement and Analysis of the Relationship Between Financial Inclusion and Bank Credit for the Period (2010–2024)

Hatem Karim Ahmed*, Marwa Abdul Jweir, Mohamed Amin Haitham Ahmed
College of Administration and Economics/Samarra University

Keywords:
Financial inclusion, Bank credit.

Article history:

Received	16 Nov. 2025
Received in revised form	24 Nov. 2025
Accepted	02 Dec. 2025
Available online	14 Jun. 2026

©THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/

*Corresponding author:
Hatem Karim Ahmed
College of Administration and Economics/Samarra University

Abstract: The study aims to measure the level of financial inclusion during the period (2010–2024) using the approved indicators—number of bank accounts, ATM penetration, and number of bank branches. It also analyzes the development of bank credit over the same period, identifies the factors influencing it, and examines the relationship between financial inclusion and bank credit to determine its direction (positive or negative) and its degree of strength. The study further provides recommendations that contribute to enhancing financial inclusion in a way that supports credit activity and the banking sector. The research problem lies in the fact that, despite the growing interest in financial inclusion as a tool for promoting economic growth and achieving financial stability, its actual impact on bank credit remains unclear in many economies, particularly in developing countries. Therefore, the key question is: What is the nature of the relationship between financial inclusion and bank credit during the period (2010–2024). The significance of the study stems from its objective importance, as financial inclusion is considered one of the main pillars for achieving economic development and reducing financial poverty. Its practical importance lies in the study's contribution to supporting banking policies aimed at expanding financial services and improving the efficiency of credit allocation, especially given the limited number of studies that have examined the relationship between financial inclusion and bank credit over a relatively long time span in the local or regional context.

The study is based on the hypothesis that there is a statistically significant positive relationship between the level of financial inclusion and the volume of bank credit. This can be further

	subdivided into sub-hypotheses, such as: the improvement of financial inclusion indicators contributes to increasing credit directed toward the private sector, and the expansion of digital banking services positively affects the growth of bank credit. The study reached several conclusions, the most important of which is the existence of a long-run inverse relationship between the number of bank accounts and bank credit. The model results indicate that the coefficient of variable (X1) carries a negative and statistically significant value, meaning that an increase in the number of bank accounts per 1,000 individuals leads to a decrease in bank credit in the long run. This may reflect a tendency among a large segment of the public to rely on basic banking services without contributing to the expansion of lending activities. The key recommendations include supporting banking policies that link financial inclusion with the expansion of productive credit. Economic policies are advised to connect financial inclusion initiatives with lending programs for small and medium-sized enterprises, ensuring that the expansion of inclusion contributes to stimulating economic activity rather than merely increasing access to basic financial services.

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.29

قياس وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي للمدة (2010 -2024)

حاتم كريم احمد مروة عبد جوير محمد امين هيثم احمد
كلية الإدارة والاقتصاد/جامعة سامراء

المستخلص

يهدف البحث إلى قياس مستوى الشمول المالي خلال المدة (2010–2024) من خلال المؤشرات المعتمدة (عدد الحسابات المصرفية، انتشار أجهزة الصرافات، عدد الفروع المصرفية). تحليل تطور الائتمان المصرفي في المدة نفسها، وتحديد العوامل المؤثرة فيه واختبار العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي لمعرفة اتجاهها (طردية أو عكسية) ودرجة قوتها. تقديم توصيات تسهم في تعزيز الشمول المالي بما يدعم النشاط الائتماني والقطاع المصرفي. وتمثلت مشكلة البحث على الرغم من تنامي الاهتمام بمفهوم الشمول المالي بوصفه أداة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، إلا أن أثره الفعلي على الائتمان المصرفي ما زال غير واضح في العديد من الاقتصادات، ولا سيما في الدول النامية والسؤال هنا ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي خلال المدة (2010–2024). وتنبع أهمية البحث من أهمية موضوعية لأن الشمول المالي يُعد أحد المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الفقر المالي._وأهمية تطبيقية إذ يسهم البحث في دعم السياسات المصرفية الرامية إلى توسيع الخدمات المالية وتحسين كفاءة الائتمان. للقلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي على مدى زمني طويل نسبيًا في السياق المحلي أو الإقليمي. وانطلق البحث من فرضية مفادها توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشمول المالي وحجم الائتمان المصرفي. ويمكن تفريعها إلى فرضيات فرعية مثل: يساهم ارتفاع مؤشرات الشمول المالي في زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص. ويؤثر اتساع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية إيجابًا في نمو الائتمان المصرفي. وتوصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات أهمها وجود علاقة عكسية بين عدد الحسابات المصرفية والائتمان المصرفي في الأجل الطويل تشير نتائج النموذج إلى أن معامل المتغير (X1) يحمل قيمة سالبة ومعنوية إحصائياً، مما يدل على أن زيادة عدد الحسابات المصرفية لكل 1000 شخص تؤدي إلى انخفاض الائتمان المصرفي في الأجل الطويل، وهو ما قد يعكس توجه شريحة واسعة من الجمهور نحو الخدمات المصرفية الأساسية دون تعزيز نشاط الإقراض. وكانت أبرز التوصيات هي دعم السياسات المصرفية التي تربط الشمول المالي بتوسيع الائتمان الإنتاجي توصى السياسات الاقتصادية بربط مبادرات الشمول المالي بمبادرات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان توجيه التوسع في الشمول نحو رفع النشاط الاقتصادي وليس مجرد زيادة الوصول للخدمات الأساسية.

الكلمات المفتاحية: الشمول المالي والائتمان المصرفي.

المقدمة

يُعد الشمول المالي من أبرز المفاهيم الاقتصادية الحديثة التي اكتسبت أهمية متزايدة في العقود الأخيرة، لما له من دورٍ أساسي في تحقيق النمو الاقتصادي المستدام وتعزيز الاستقرار المالي والاجتماعي. فالشمول المالي يسعى إلى تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات المالية

الرسمية، مثل الحسابات المصرفية، والائتمان، والادخار، والتأمين، بما يسهم في رفع كفاءة استخدام الموارد وتحفيز النشاط الاقتصادي.

وفي المقابل، يمثل الائتمان المصرفي أحد أهم أدوات السياسة المالية والنقدية، إذ يُعد المحرك الرئيس للاستثمار والإنتاج والاستهلاك، ومن ثم للنمو الاقتصادي العام. ويُفترض أن هناك علاقة متبادلة بين مستوى الشمول المالي وحجم الائتمان المصرفي، إذ إن اتساع قاعدة الشمول المالي يؤدي إلى زيادة فرص الحصول على التمويل والائتمان، مما يدفع بالنشاط الاقتصادي نحو التوسع.

من هذا المنطلق، يهدف هذا البحث إلى قياس وتحليل العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي خلال المدة (2010-2024)، وذلك من خلال دراسة تطور المؤشرات المرتبطة بهما وتحليل الاتجاهات والعوامل المؤثرة في تلك العلاقة. كما يسعى البحث إلى الكشف عن مدى تأثير التوسع في الشمول المالي على حجم الائتمان المصرفي، ومدى انعكاس ذلك على النشاط الاقتصادي الكلي.

تكمن أهمية هذا البحث في كونه يسهم في توضيح الترابط بين ركيزتين أساسيتين من ركائز التنمية المالية، ويقدم نتائج قد تفيد صانعي السياسات في تعزيز كفاءة النظام المالي وتحقيق شمول مالي أوسع يدعم النمو الاقتصادي المستدام.

المبحث الأول: منهجية البحث

1. **مشكلة البحث**: على الرغم من تنامي الاهتمام بمفهوم الشمول المالي بوصفه أداة لتعزيز النمو الاقتصادي وتحقيق الاستقرار المالي، إلا أن أثره الفعلي على الائتمان المصرفي ما زال غير واضح في العديد من الاقتصادات، ولا سيما في الدول النامية. وعليه يمكن صياغة مشكلة البحث على النحو الآتي:

أ. ما طبيعة العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي خلال المدة (2010–2024)؟

ب. هل يسهم ارتفاع مستوى الشمول المالي في زيادة حجم الائتمان المصرفي الممنوح في الاقتصاد محل الدراسة؟

2. **هدف البحث**: يهدف البحث إلى قياس مستوى الشمول المالي خلال المدة (2010–2024). من خلال المؤشرات المعتمدة (عدد الحسابات المصرفية، انتشار الصرافات، عدد الفروع المصرفية). تحليل تطور الائتمان المصرفي في المدة نفسها، وتحديد العوامل المؤثرة فيه واختبار العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي لمعرفة اتجاهها (طردية أو عكسية) ودرجة قوتها. تقديم توصيات تسهم في تعزيز الشمول المالي بما يدعم النشاط الائتماني والقطاع المصرفي.

3. **فرضية البحث**: يمكن صياغة الفرضية الرئيسة كالآتي: توجد علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مستوى الشمول المالي وحجم الائتمان المصرفي خلال المدة (2010–2024). ويمكن تفريعها إلى فرضيات فرعية مثل: يساهم ارتفاع مؤشرات الشمول المالي في زيادة الائتمان الموجه للقطاع الخاص. ويؤثر اتساع نطاق الخدمات المصرفية الرقمية إيجابًا في نمو الائتمان المصرفي.

4. **هيكلية البحث**

قسم البحث على أربعة مباحث اشتمل البحث الأول منهجية البحث، في حين تضمن المبحث الثاني الإطار النضري للشمول المالي والائتمان المصرفي، والمبحث الثالث تضمن تحليل العلاقة بين بعض مؤشرات الشمول المالي والائتمان المصرفي للمدة (2010 -2024) وأما المبحث الرابع تضمن قياس أثر الشمول المالي على الائتمان المصرفي للمدة (2010 – 2024).

5. **أهمية البحث:** تنبع أهمية البحث من النقاط الآتية:

أهمية موضوعية: لأن الشمول المالي يُعد أحد المحاور الرئيسة لتحقيق التنمية الاقتصادية وتقليل الفقر المالي.

أهمية تطبيقية: إذ يسهم البحث في دعم السياسات المصرفية الرامية إلى توسيع الخدمات المالية وتحسين كفاءة الائتمان.

أهمية زمنية: تمتد فترة الدراسة (2010–2024) لتشمل مرحلة ما قبل وبعد التوجه نحو التحول الرقمي في الخدمات المصرفية.

أهمية علمية: لقلة الدراسات التي تناولت العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي على مدى زمني طويل نسبيًا في السياق المحلي أو الإقليمي.

المبحث الثاني: الشمول المالي والائتمان المصرفي

المطلب الاول: مفهوم واهمية وأهداف الشمول المالي.

1. **ماهية الشمول المالي:** إن الشمول المالي هو أحد المواضيع الحديثة والتي اولت لها أهمية بعد الازمة المالية العالمية عام (2008) وهو مصطلح يتعارض مع الاستبعاد المالي الذي يعني عدم القدرة على الوصول إلى الخدمات المالية اللازمة بشكل مناسب (Ozili, 2021: 3). وعلى عكس بعض المصطلحات التي في الغالب لم يتم الاتفاق عليها من حيث المفهوم والمضمون، نلحظ أن مفهوم الشمول المالي متفق عليه وواضح. كما يعرفه البنك الدولي على أنه وصول الأفراد والشركات والمؤسسات المالية الى جميع الخدمات المالية بتكاليف منخفضة نسبيا مع احتياجاتهم (Demirguc-kunt et al, 2017: 2). ويشير أيضا إلى عملية تمكين الأفراد والمؤسسات من الوصول إلى الخدمات والمنتجات المالية الرسمية مثل الحسابات المصرفية فضلا عن الائتمان والتأمين وخدمات الدفع والتحويل بطريقة ميسرة وأمنة ومنصفة ، وكذلك يعتبر جوهر الشمول المالي متمثلاً بمدى توفر الخدمات المالية لكل الأفراد، وسهولة حصولهم على الخدمات المالية المقدمة للعملاء، مع الأخذ بالاعتبار شكل منظم الوساطة المالية، من حيث تلقي وتقديم المدفوعات المالية عن طريق الحسابات المصرفية، يعتبر الشمول المالي بالمعنى الضيق مدى أمكانية تقديم الخدمات المالية للمجتمع بشكل عام، أن الهدف من الشمول المالي الكامل هو تقديم حزمة من الخدمات المالية، ويعتبر الشمول المالي الكامل هو الصفة أو الدولة التي من السهولة فيها الحصول على الخدمات المالية المتكاملة ذات نوعية جيدة لكل الأفراد المجتمع البالغين، على سبيل المثال خدمات الادخار والقروض والائتمان، وبأسعار رمزية وسهلة الحصول عليها، وبصورة عادلة ومريحة أيضا، كل تلك المقومات تؤدي الى رفع الامكانات في التطور معدل النمو الاقتصادي في البلد،(نعمة ومطر، 2018: 12).

ويعبر الشمول المالي عن الجهود في توسيع وتحسين امكانية وصول شرائح المجتمع كافة من الأفراد المؤسسات والشركات وبما في ذلك الفئات المهمشة ماليا وذوي الدخول المنخفض إلى خدمات ومنتجات القطاع المالي ليشمل ذلك ادماجهم في الأنظمة المصرفية لتسهيل تفاعلهم من خلال استخدام وسائل الدفع الالكتروني والتكنلوجيا الرقمية مما يعزز من دور التنمية الاقتصادية ويقلل من الفجوات المالية بين الفئات المختلفة في المجتمع (البنك المركزي العراقي، 2024، 1)

2. **أهمية الشمول المالي:** نظرًا لأهمية الشمول المالي في الوقت الحاضر كونه يعد من المتطلبات والتوجهات الحديثة بالنسبة للأنظمة المالية العالمية عن طريق تقديم الخدمات المالية لفئات المجتمع كافة وفي دول العالم كافة ودون تمييز بين الاغنياء والفقراء من حيث الخدمات المقدمة والسعر.

وكذلك يعتبر الشمول المالي من الاساليب الحديثة التي تساعد الاقتصادات العالمية على ايجاد حلول ومعالجة المشاكل الاقتصادية التي تواجه الدول في الوقت الحاضر في مختلف القطاعات الاقتصادية ورسم السياسات الصحيحة. (صبري، 63،2021-64)، ويمكن ايجاز هذه الاهمية بعدة نقاط:

أ. تعزيز جهود التنمية الاقتصادية. أظهرت العديد من الدراسات التطبيقية والتحليلية التي أجرتها مجموعة البنك الدولي والمؤسسات المالية عن وجود علاقة مباشرة بين مستوى الشمول المالي ومستوى النمو الاقتصادي. أي يرتبط عمق انتشار واستخدام الخدمات المالية بمستوى العدالة الاجتماعية، فضلا عن الآثار الإيجابية على سوق العمل. وعلى سبيل المثال، أن الحصول على الائتمان الصغير (لتمويل المشاريع الصغيرة)، مما قد يزيد من فرص العمل للأشخاص خارج منزل مالك المشروع بنسبة 50%. ويسهل استخدام القنوات الإلكترونية تقديم الخدمات المالية لهم، مما يسهل عليهم حصولهم على تلك الخدمات بتكلفة معقولة نسبيا (علي، 2022، 18).

ب. المحافظة على استقرار النمو الاقتصادي الذي يمكن تعريفه:- عبارة عن مجموع القيم المضافة إلى وحدات الإنتاج كافة العاملة في الأنشطة الاقتصادية المختلفة في اقتصاد معين، مثل الزراعة والصناعة والتعدين وغيرها من القطاعات الإنتاجية الأخرى، وذلك من خلال وجود علاقة طردية بين النمو الاقتصادي والشمول المالي، ساعد ذلك في اتساع وتطور استخدام الخدمات المالية بمعدلات متزايدة في مختلف المجتمعات، مما ترك الأثر أيجابي في دمج سوق العمل وتحوله من القطاع غير الرسمي إلى القطاع الرسمي، يعد الشمول المالي السبب الرئيس والمباشر في الحصول على النمو الاقتصادي للبلدان كلما كان هناك تفاعل واستخدام الخدمات المالية المقدمة للأفراد في تلك الدول، ذلك لأن تلك الخدمات تقدم على شكل خطط مدروسة ومعدة من قبل المؤسسات المختصة، مما قد تساعد على تحسين حالة الأفراد والمؤسسات المستبعدة من القطاع المالي الرسمي، وكذلك يساعد الشمول المالي المؤسسات المالية في رسم الخططهم المستقبلية لمنتجاتها وتطويرها ورفع من مستوى المنافسة فيما بين تلك المؤسسات كافة، لتقديم خدمات جيدة ذات جودة عالية وبأسعار رخيصة وسهلة الاستخدام للأفراد المستهلكين (البنك المركزي المصري، 2022: 2).

ج. يساعد الشمول المالي الأفراد على الاندماج في النظام المالي أي تعزيز الاستقرار المالي، مما يساعد بدوره على تسهيل المعاملات اليومية، بما في ذلك تحويل الأموال وتلقيها، كما تساعد الحماية الأفراد على إدارة التدفقات المالية المربحة والتدفقات الاستهلاكية وبناء استثمارات رأسمالية للعمليات (علي، 2022: 19).

3. **أهداف الشمول المالي**: إن التقدم في الشمول المالي يعزز الاستقرار المالي ويساهم في النمو الاقتصادي والكفاءة المالية، على عكس الجوانب الاجتماعية لتحسين الظروف المعيشية للعملاء، وخاصة الفقراء منهم. جعلت العديد من البلدان الشمول المالي أحد أهداف استراتيجياتها الوطنية. يدرس النظام التنظيمي المالي كيفية تنسيق الشمول المالي كهدف استراتيجي جديد مع ثلاثة أهداف أخرى، وهي الاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك.

إن الشمول يهدف إلى تعميم المنتجات والخدمات المالية والمصرفية بأقل تكاليف على أكبر عدد من المجتمعات والمؤسسات والأفراد، وبالخصوص شرائح ذات الدخول المنخفضة في المجتمع. ويتطلب الشمول المالي توافر القدرة لدى الأفراد والمؤسسات للحصول على الخدمات المالية واستخدامها بفاعلية وبطريقة مسؤولة، ولأبد من نشر الوعي المالي والمصرفي لدى فئات المجتمع

كافة، فالمستهلك الواعي يُعد أكثر إدراكاً للمخاطر والأرباح المرتبطة بالمنتجات المالية (سعدوني، 2021: 15).

هناك جملة من الأهداف التي تسعى الجهات الرقابية والبنوك المركزية لتحقيقها من جراء اتباعها الشمول المالي وهي: (محمد، 2023: 16) (صندوق النقد العربي، 2015: 27 – 28)

أ. تحقيق الاستقرار المالي القائم على أساس التنويع في قاعدة الأصول المالية للمصارف من أجل تقليل حجم المخاطر.

ب. تقديم منتجات بديلة، كالتمويل الاسلامي للمستبعدين مالياً، لأسباب دينية.

ج. المساهمة في نشر الوعي المالي والمصرفي وشمول كافة فئات المجتمع.

د. تسهم إلى السعي لتحقيق الشمول المالي بطريقه مدروسة ومن ثم إلى زيادة الإدراك والفهم الأفضل للأهداف الأخرى من خلال النظر في جميع الروابط وأخذها بنظر الاعتبار

ه. دراسة السوق بشكل عميق ووضع التعريفات والأهداف بما يتناسب ووضع السوق المحاولة فهم وتحقيق الارتباط الأمثل وفقا للظروف الخاصة بكل دولة.

و. تحقيق حالة الارتباط بين الأهداف وفق نظرية (ISIP) الشمول المالي والاستقرار المالي والنزاهة المالية والحماية المالية للمستهلك بما يضمن التحقيق الأفضل لكل هدف من تلك الأهداف للوصول إلى ما هو أفضل للجميع ككل وكذلك الارتباط الأمثل بين الأهداف المرجوة.

المطلب الثاني: الائتمان المصرفي: يعد الائتمان المصرفي من أهم الدعامات الاساسية المعتمد عليها من قبل اقتصاديات الدول، فضلاً عن استخدامه من قبل أفراد المجتمع عن طريق شراء ما يحتاجونه من السلع والخدمات وبطرق سهلة وسريعة نسبيا، كذلك يستخدم من قبل الحكومات لغرض تمويل البرامج المختلفة، فضلاً عن استخدامه وبشكل كبير من قبل المنشآت والمؤسسات من أجل تسهيل تنفيذ الأعمال التجارية المتمثلة بعمليات البيع والشراء، على الرغم من كل ذلك فأن الائتمان المصرفي وبكل ما يتميز به لا يخلو من بعض المخاطر وخاصة في حال سوء استخدامه بالشكل الأمثل من قبل المؤسسات بأنواعها والمنشآت والأفراد كذلك مما قد يؤدي الى الافلاس والتسبب بالكثير من المشاكل (داوود، 2012: 30).

1. **مفهوم الائتمان المصرفي:** إن أصل معنى الائتمان في الاقتصاد هو القدرة على الإقراض، واصطلاحاً هو التزام مالي لجهة معينة لجهة أخرى بالإقراض أو المداينة، ويراد به في الاقتصاد الحديث أن يقوم الدائن بمنح المدين مهلة من الوقت معين يلتزم المدين عن السداد عند انتهائها بدفع قيمة الدين، فهو صيغة تمويلية استثمارية تعتمدها المصارف بأنواعها.

ويعرف الائتمان بأنه " الثقة التي يوليها المصرف او شخص معنوي، بأن يمنحه مبلغاً من المال لاستخدامه في غرض محدد، خلال فترة زمنية متفق عليها وبشروط معينة لقاء عائد مادي متفق عليه مسبقا وبضمانات تمكن المصرف من استرداد أصل القرض في حال توقف العميل عن السداد ما بذمته (الدغيم والامين، 2006: 202).

كما عرف الائتمان بأنه (تسهيلات بصورة اموال نقدية او أي صورة اخرى تمنح للأفراد او شركات الاعمال مقابل اقتضاء البنك لعمولة او فائدة معينة ويتم منح هذه التسهيلات بناءً على طلب العملاء سواء حالاً او بعد وقت معين وذلك لتغطية العجز في السيولة ليتمكنوا من مواصلة نشاطاتهم المختلفة كالاقتراض لغرض الاستثمار او يكون منح الائتمان على شكل تعهد في كفالة البنك عن الزبون لدى الغير (الزبيدي، 2016: 4).

ويقصد بالائتمان في الدول التي تعتمد التخطيط الشامل لاقتصاداتها بأنه (العلاقات الاقتصادية ذات الشكل النقدي والتي تحدث عند انتقال القيمة من شخص أو مشروعات أو دول معينة الى اخرين، وذلك لاستخدامها المؤقت بالسداد الاجباري مع دفع فائدة نظير ذلك، ويتخذ الائتمان اشكال متعددة منها القروض بالدرجة الأولى والتسهيلات الائتمانية والمساهمات في المشاريع.

2. **أنواع الائتمان المصرفي:** ازدادت أهمية الائتمان المصرفي مع وجود الحاجة له مع تطور الحياة الاقتصادية بشكل عام والتقدم الكبير الحاصل في مجمل الانظمة المصرفية بشكل خاص، فاتسعت على هذا الأساس حجم الخدمات المصرفية التي تقدميا المصارف التجارية نظرا لما يتسم به الائتمان المصرفي من مرونة وتنوع كبير، وبهذا يمكن أن نوضح انواع الائتمان المصرفي والذي صنف بشكل اساسي الى نوعين رئيسين هما: الائتمان النقدي والائتمان التعهدي

أولاً. الائتمان النقدي: تعمل المصارف التجارية على تقديم خدمات مصرفية متنوعة ولمختلف القطاعات والأنشطة الاقتصادية سواء التجارية منيا والصناعية لكي تمكن تلك القطاعات من مزاولة أنشطتها الانتاجية المختلفة سواء كانت متمثلة بتمويل شراء الأصول الثابتة والمتداولة أو تسهيل عمليات الدفع والاستيراد أو تمويل احتياجات التوسع قصير الأجل، ومجمل تلك الخدمات المصرفية تندرج تحت مفهوم الائتمان النقدي (الزغبي، 2000: 80).

ثانياً. الائتمان التعهدي: يتميز هذا النوع من التسهيلات الائتمانية بان المستفيد منه هو شخص اخر غير زبون المصرف الذي منح التسهيل الائتماني بناء على طلب الزبون، ومن خلال تسميته يتضح بأنه تعهد بالدفع اي لا يتضمن تقديم مباشر للأموال بيد المستفيد وإنما تعهد خطي يكفل المصرف بموجبها زبائنه اتجاه الآخرين بالالتزام الذي قد يتحقق او لا يتحقق وذلك تبعاً لمتحقق أو عدمه للشروط الواردة في التعهد المبرم (هميس، 2025: 62).

3. **شروط منح الائتمان المصرفي:** هنالك مجموعة من الاعتمادات والعناصر المترابطة والمتكاملة والتي تؤثر على اتخاذ القرار الائتماني إذا تتخذ البنوك التجارية قرار التسليف بعد النظر بهذه الاعتبارات والعناصر لأنها تكون معرضة لأموال غير المودعة في المصرف والتي يجب على المصرف المحافظة عليها من الضياع وتقليل حجم المخاطر المتعلقة باستعمالها ومن هذه العناصر هي (الامين والدغيم، 2006: 204) (حمزة وعبد المحسن، 2023: 12)

أ. الشخصية: وتشير إلى شفافية الزبون ومدى الثقة.

ب. رأس المال: وتشير هنا إلى ثروة الزبون المقاسة بسلاسة مركزه الحالي ومكانية السوقية.

ج. قدرته على ادارة نشاطاته والتزاماته المالية: وتشير الى قدرة العميل على الاستدانة من المصرف وتدل على الحاجة القانونية للزبون وخبرته في الادارة

د. الضمان: هو مجموعة الأصول التي يضعها المدين او العميل تحت تصرف المصرف كضمان مقابل منحه القرض، ولا يحق للعميل التصرف في الأصل المرهون كضمان، وذلك لأن الأصل سيصبح من حق المصرف في حال عدم قدرة العميل على الإيفاء او السداد. وقد يكون الضمان شخصاً ذا كفاءة مالية وسمعة مؤهلة لكي تعتمد عليه إدارة الائتمان في ضمان تسديد الائتمان.

ه. الظروف المحيطة: يجب على المؤسسة المانح للائتماني أن يدرس مدى تأثير الظروف العامة والخاصة المحيطة بالعميل طالب الائتمان في تمويل النشاط أو المشروع المطلوب تمويله. ويقصد هنا بالظروف العامة المناخ الاقتصادي العام في المجتمع، وكذلك الإطار التشريعي والقانوني الذي تعمل المنشأة في إطاره خاصة ما يتصل بالتشريعات النقدية والجمركية والتشريعات الخاصة بتنظيم

أنشطة التجارة الخارجية استيراداً أو تصديرا، إذ تؤثر هذه الظروف العامة على مختلف قطاعات النشاط الاقتصادي.

المبحث الثالث: تحليل العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي

الشمول المالي كما مر علينا في المبحث الثاني، فهو يساهم في تحسين الظروف المالية ورفع مستويات الادخار والاستثمار وتقليص التفاوت الحاصل في الدخول وغير ذلك، عن طريق توفير الخدمات المالية للأفراد والمؤسسات بتكلفة منخفضة، وبذلك فأنه يسهم في تعزيز التنمية المالية واستقرار النظام المالي ومن ثم الاسهام في الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي (الرفيعي 2020). إلى جانب الائتمان المصرفي الذي يعد الائتمان الممنوح للأفراد من أبرز الخدمات التي تقدمها المصارف التجارية للمؤسسات المالية والأفراد، وذلك في مختلف القطاعات الصناعية والتجارية والزراعية، بما يسهم في تمكين تلك الجهات على تنفيذ أنشطتها ومواصلة عملياتها التشغيلية. ويعد الائتمان المصرفي انعكاسا للقروض والتسهيلات المالية المقدمة من المصارف لعملائها، على أن تسدد لاحقا وفق شروط متفق عليها، يتم قياس وتحليل الشمول المالي اعتمادا على مؤشرين رئيسين هما عدد أجهزة الصراف الآلي وعدد الأشخاص الذين يملكون حساب مصرفي ومقارنتهما بالائتمان المصرفي التي وسيتم تحليلها كالآتي:

جدول (1): تحليل علاقة مؤشرات الشمول المالي بالائتمان المصرفي

السنة	عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص	عدد أجهزة الصراف الالي لكل (100) الف نسمة	الائتمان المصرفي
2010	112	2.1	11721535
2011	119	2.3	20353139
2012	126	2.4	28438688
2013	132	2.5	29952012
2014	138	2.6	34123067
2015	144	2.7	36752686
2016	149	2.9	37180123
2017	152	3.0	37952829
2018	157	3.1	38486947
2019	162	3.3	42052511
2020	167	3.5	49817737
2021	173	3.6	52971508
2022	178	3.8	60576014
2023	184	3.9	69252894
2024	189	4.0	72789080

المصدر: من إعداد الباحثين بالاعتماد بيانات البنك المركزي العراقي ودائرة الإحصاء والأبحاث المنشورة واحصائيات السنوات (2010-2024).

من خلال البيانات، نلاحظ وجود اتجاه تصاعدي واضح في جميع المؤشرات الثلاثة خلال الفترة 2010–2024، أي أن هناك تحسنًا في مستوى الشمول المالي يقابله نمو في حجم الائتمان المصرفي.

مرحلة النمو التدريجي (2010–2014) الائتمان المصرفي ارتفع من (11.7) إلى (34.1) مليون تقريبًا. عدد الحسابات المصرفية زاد من 112 إلى 138 حسابًا لكل 1000 شخص، وعدد أجهزة الصراف الآلي ارتفع من 2.1 إلى 2.6 لكل 100 ألف نسمة، (2010–2012) ↑ارتفاع إصلاح النظام المصرفي وتوسع الفروع، (2013– 2015) ↑ مستمر نمو استخدام بطاقات السحب والرواتب المصرفية نلاحظ.. هذه المرحلة تمثل بداية توسع النظام المصرفي بعد فترات ركود سابقة، إذ بدأت المصارف بتوسيع خدماتها لتشمل شرائح جديدة من المجتمع. ويعود سبب التوسع الى، زيادة الثقة بالقطاع المصرفي، وسياسات تشجيع الإقراض والاستثمار. استخدام التكنولوجيا المصرفية (بطاقات السحب والائتمان).

مرحلة التوسع السريع (2015–2019) الائتمان المصرفي واصل النمو ليصل إلى أكثر من (42) مليون. وارتفاع عدد الحسابات إلى (162) حسابًا لكل 1000 شخص. وعدد أجهزة الصراف وصل إلى (3.3)، (2016– 2019) ↑قوي التحول نحو الشمول المالي الرقمي. إذ شهدت هذه الفترة نشاطًا اقتصاديًا نسبيًا وزيادة في استخدام الخدمات المصرفية الرقمية. نتيجتا للأسباب توسع المصارف الخاصة والأجنبية. تحسن دخول الأفراد وارتفاع الوعي المالي. توسع المشاريع الصغيرة والمتوسطة الممولة مصرفيًا.

إذا تعد مرحلة (2020–2024) بالنمو المستقر أذا نلاحظ ارتفاع الائتمان المصرفي من (49.8) مليون عام 2020 إلى (72.7) مليون عام 2024. زيادة عدد الحسابات من 167 إلى 189 لكل 1000 شخص. ارتفاع عدد أجهزة الصراف من 3.5 إلى 4.0. (2020–2021)↑ ارتفاع معتدل أثر جائحة كورونا والاعتماد على المصارف الإلكترونية. (2022–2024)↑ متسارع تعافي الاقتصاد وتوسع الائتمان الإنتاجي والاستهلاكي. رغم الظروف الاقتصادية العالمية (جائحة كورونا مثلًا) فأن المؤشرات استمرت بالتحسن. وذلك لتبني المصارف للخدمات الإلكترونية (الموبايل بانكنغ – الدفع الإلكتروني). ودعم حكومي للشمول المالي وتشجيع الأفراد على فتح حسابات مصرفية. ارتفاع القروض الاستهلاكية والإنتاجية. ومما سبق تتضح من الجدول أن هناك علاقة طردية قوية بين الشمول المالي (عدد الحسابات والرصافات) والائتمان المصرفي كلما زاد عدد الحسابات المصرفية، زادت القدرة على منح الائتمان. وكلما توسع استخدام الرصافات الآلية، زاد الطلب على الخدمات المصرفية ومن ثم ارتفعت القروض. يتضح من تحليل البيانات أن الشمول المالي يمثل محركًا رئيسيًا لنمو الائتمان المصرفي، وأن التحسن في مؤشرات الوصول المالي (الحسابات والرصافات) انعكس بشكل مباشر على توسع النشاط الائتماني. كما إن التطور التكنولوجي والدعم الحكومي لعبا دورًا حاسمًا في تسريع هذا النمو خلال العقد الأخير.

"يشير الاتجاه التصاعدي المتوازي بين الشمول المالي والائتمان المصرفي إلى أن توسع الوصول إلى الخدمات المصرفية يعزز من كفاءة الوساطة المالية، مما يؤدي إلى رفع مستوى الإقراض وتحفيز النمو الاقتصادي الكلي."

Tikrit Journal of Administrative and Economic Sciences, Vol. 22, No. Special Issue, Part (2): 508-523
Doi: www.doi.org/10.25130/tjaes.22.SP7.2.29

المبحث الرابع: الجانب التطبيقي لتحليل العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي في العراق للمدة 2010-2024

أولاً. متغيرات الدراسة:

جدول (2): متغيرات الدراسة

رمز المتغير	اسم المتغير	توصيفه
X1	عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص	متغير مستقل
X2	عدد أجهزة الصراف الالي لكل (100) الف نسمة	متغير مستقل
Y	الائتمان المصرفي	متغير تابع

المصدر: الجدول بالاعتماد الى توصيف النموذج.

ثانياً. اختبارات النموذج القياسي (اختبار جذر الوحدة): تبين لنا من خلال اختبار فيلبس - بيرون (P.P)، أن مؤشرات الدراسة جميعها ساكنة عند المستوى وعند الفرق الأول، مما يجعل هذا النموذج يصلح للقياس وكما في الجدول الآتي:

جدول (3): نتائج اختبار Phillips-Perron test statistic

اختبار الاستقرارية				
المتغيرات	المستوى Level		الفرق الاول 1st Difference	
	PP	Sig.	PP	Sig.
X1	-4.7272	0.0028	-2.6619	0.0000
X2	-4.3556	0.0002	-2.0981	0.0000
y	-2.3887	0.0267	-2.6728	0.0000

المصدر: الجدول مخرجات Eviews.13.

ثالثاً. تقدير أثر العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي:

تقدير أثر العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي: من خلال ما تقدم تبين أن بيانات الدراسة ساكنة عند المستوى والفرق الأول وعدم الحاجة للانتقال للفرق الثاني، فإنها تستوفي شروط منهجية الانحدار الذاتي للفجوات ARDL وكما يأتي:

1. سلامة النموذج:

جدول (4): نتائج التقدير الاولي لأنموذجARDL

Dependent Variable: Y
Method: ARDL
Dependent lags: 1 (Automatic)
Automatic-lag linear regressors (0 max. lags): X1 X2
Deterministics: Restricted constant and no trend (Case 2)
Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
Number of models evaluated: 1
Selected model: ARDL(1,0,0)

Prob.*	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.15071	Mean dependent var		0.7953177	R-squared
0.19699	S.D. dependent var		0.7339130	Adjusted R-squared
-1.50024	Akaike info criterion		0.1016172	S.E. of regression
-1.31766	Schwarz criterion		0.1032607	Sum squared resid
-1.51715	Hannan-Quinn criter.		14.501746	Log likelihood
1.78423	Durbin-Watson stat		12.95206	F-statistic
			0.000885	Prob(F-statistic)
*Note: p-values and any subsequent test results do not account for model selection.				

المصدر: الجدول مخرجات (Eviews13).

الجدول أعلاه يظهر نتائج التقدير الأولي للنموذج إذ إن الشمول المالي فسّر 73% من التباين في والائتمان المصرفي (Y) باستخدام اختبار (R2 =.0.7339130) أظهر اختبار F الاحصائي أن النموذج مقبول بشكل عام.

2. اختبار الحدود Bound Test:

جدول (5): نتائج Bound Test

Null hypothesis: No levels relationship		
Value		Test Statistic
17.97970		F-statistic

1%		5%		10%		
I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	I(1)	I(0)	Sample Size
5.59	4.558	4.07	3.288	3.465	2.738	60

المصدر: الجدول مخرجات (Eviews13).

نتائج أعلاه تظهر اختبار الحدود بين (الشمول المالي) و(الائتمان المصرفي)، أي هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين المتغيرين ومن هذه النتائج، يُمكن تقدير مُعاملات التأثير على المدى القصير والطويل.

3. أثر العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي في الاجل القصير:

جدول (6): نتائج أثر العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي في الأجل القصير

Dependent Variable: D(Y)				
Method: ARDL				
Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	-9.669254	0.114062	-1.102899	COINTEQ*
0.0003	-5.384343	0.011041	-0.059449	X1
0.0005	4.981596	0.4138819	2.0617919	X2

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews13).

- يتبين من خلال الجدول أعلاه والخاص بتقدير الأثر في الأجل القصير أن العلاقة عكسية بين عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص (X1)، ومؤشر الائتمان المصرفي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يعني كلما ارتفعت عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص أدى ذلك إلى انخفاض الائتمان المصرفي (Y).
- يتبين من خلال الجدول أعلاه والخاص بتقدير الأثر في الأجل القصير أن العلاقة طردية بين عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة (X2)، ومؤشر الائتمان المصرفي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يعني كلما ارتفعت عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة أدى ذلك إلى ارتفاع الائتمان المصرفي (Y).

4. أثر العلاقة بين الشمول المالي والائتمان المصرفي في الأجل الطويل:

جدول (7): نتائج أثر الانفاق العام على (الناتج المحلي الاجمالي) في الاجل الطويل

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable *
0.0006	-4.72154248	0.0114163	-0.053902	X1
0.0011	4.37679665	0.4271227	1.869429	X2
0.0001	5.72822783	0.4684454	2.683362	C
Note: * Coefficients derived from the CEC regression.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحث باستخدام برنامج (Eviews13).

- يتبين من خلال الجدول أعلاه والخاص بتقدير الأثر في الأجل الطويل أن العلاقة عكسية بين عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص (X1)، ومؤشر الائتمان المصرفي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يعني كلما ارتفعت عدد الحسابات المصرفية لكل (1000) شخص ادى ذلك الى انخفاض الائتمان المصرفي (Y).
- يتبين من خلال الجدول أعلاه والخاص بتقدير الأثر في الأجل الطويل أن العلاقة طردية بين عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة (X2)، ومؤشر الائتمان المصرفي (Y) وعند مستوى معنوية أقل من (0.05) وهذا يعني كلما ارتفعت عدد أجهزة الصراف الآلي لكل (100) ألف نسمة أدى ذلك إلى ارتفاع الائتمان المصرفي (Y).

5. الاختبارات البعدية

أ. اختبار عدم تجانس التباين: أظهرت نتائج (ARCH) ومن خلال إحصائية (F-Test) عدم معنويتها أي لا توجد مشكلة تجانس تباين الخطأ.

جدول (8): اختبار تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH			
F-statistic	0.3830708	Prob. F(1,9)	0.55130
Obs*R-squared	0.4490831	Prob. Chi-Square(1)	0.50277

جدول: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

ب. مشكلة الارتباط الذاتي: أظهرت نتائج (LM) من خلال وإحصائية (F-Test) عدم معنويتها أي عدم وجود مشكلة ارتباط ذاتي.

جدول (9): نتائج مشكلة الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:			
Null hypothesis: No serial correlation at up to 1 lag			
F-statistic	0.04523	Prob. F(2,7)	0.9560
Obs*R-squared	0.15310	Prob. Chi-Square(2)	0.9263

الجدول: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

ج. مشكلة التوزيع الطبيعي: يتبين من خلال الشكل البياني الخاص بالتوزيع الطبيعي أن النموذج خال من مشكلة التوزيع الطبيعي وكما يأتي: -

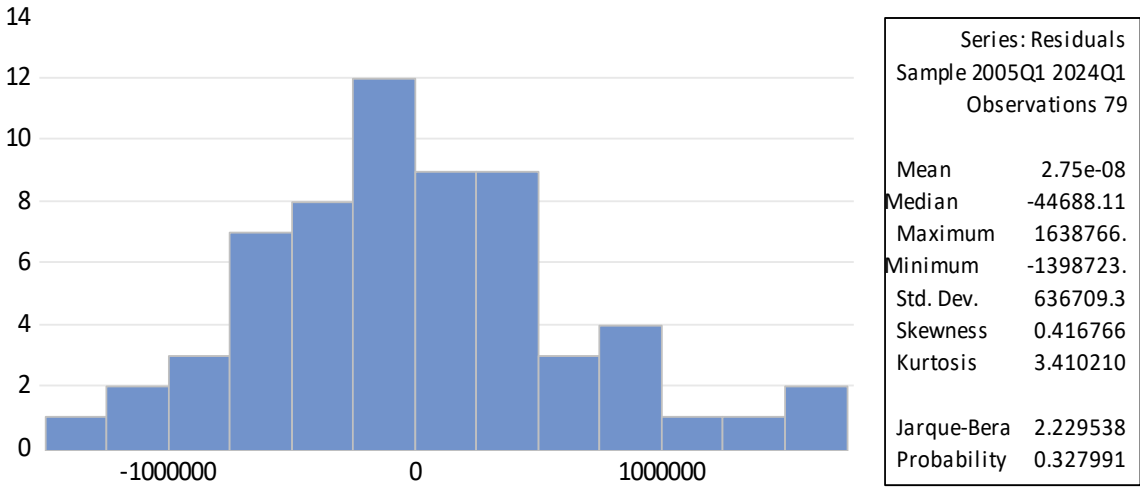

شكل (1): التوزيع الطبيعي.

المصدر: مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews.13).

الاستنتاجات والتوصيات

اولاً. الاستنتاجات:

1. تحسن تدريجي ومستمر في مؤشرات الشمول المالي خلال المدة (2010-2024) ويظهر من خلال ارتفاع عدد الحسابات المصرفية وأجهزة الصراف الآلي، مما يدل على توسع قاعدة المتعاملين مع النظام المالي
2. الزيادة في كانت مرتبطة مباشرتا بزيادة عدد الحسابات وبالتوسع في انتشار البنية التحتية المصرفية (أجهزة الصرف)، مما يشير إلى أن ارتفاع مستوى الشمول المالي عزز تدفق المدخرات وبالتالي تراكمت الموارد القابلة للإقراض
3. صلاحية النموذج الإحصائي من حيث خلوّه من مشاكل تجانس التباين والارتباط الذاتي أظهرت نتائج اختبارات ARCH وLM عدم معنويتها، مما يؤكد أن النموذج مستقر وأن التقديرات غير متأثرة بمشكلة تباين الخطأ أو الارتباط الذاتي، ومن ثم فإن النتائج المشتقة من النموذج قابلة للاعتماد.

ثانياً. التوصيات:

1. تطوير البنية التحتية الرقمية المصرفية عبر توسيع خدمات الدفع الإلكتروني والموبايل بانكنغ وتوفير أنظمة دفع آمنة وحديثة. إذ إن زيادة انتشار أجهزة الصرف الآلي والفروع الذكية وخاصة في الناطق الريف والمناطق ذات الكثافة السكانية العالية.

2. الاستثمار في البنية التحتية التكنولوجية المصرفية لأن زيادة أجهزة الصراف الآلي تدعم الائتمان المصرفي، يُوصى بتوسيع شبكة الصراف الآلي ونقاط الخدمة الإلكترونية، وتحسين انتشار الدفع الإلكتروني لرفع مستوى الشمول المالي الفعّال، وتحفيز المصارف على استهداف الفئات المستبعدة مالياً وتقديم برامج تمويلية خاصة بهم.
3. تعزيز برامج التثقيف المالي لرفع الوعي باستخدام الخدمات الائتمانية تُظهر النتائج أن زيادة الحسابات لا تترجم إلى زيادة في الائتمان؛ لذا ينبغي العمل على برامج توعية مالية توجه الأفراد والمشروعات الصغيرة إلى الاستخدام الأمثل للتمويل المصرفي.
4. دعم السياسات المصرفية التي تربط الشمول المالي بتوسيع الائتمان الإنتاجي توصى السياسات الاقتصادية بربط مبادرات الشمول المالي بمبادرات الإقراض للمشروعات الصغيرة والمتوسطة، وضمان توجيه التوسع في الشمول نحو رفع النشاط الاقتصادي وليس مجرد زيادة الوصول للخدمات الأساسية.

المصادر

اولاً. المصادر العربية:

1. نعمة ومطر، نغم حسين وأحمد نوري حسن، الشمول المالي: متطلبات التطبيق ومؤشرات القياس، دار الايام للنشر والتوزيع، عمان، المجلد 1، 2018، الاردن
2. سعدوني، محمد محروس الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية (بحث منشور)، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، العدد 1،2021، مصر.
3. سعدوني، محمد محروس، الشمول المالي وأثره في تحقيق مستهدفات التنمية المستدامة، دراسة تحليلية لواقع الدول العربية (بحث منشور)، كلية الحقوق، جامعة الزقازيق، مجلة البحوث القانونية والاقتصادية، المجلد 52، العدد 1،2021، مصر.
4. محمد، داود سالم عبد الله، رسالة ماجستير، أثر الشمول المالي على التنمية المستدامة تجارب دولية مختارة مع الاشارة للعراق (2004-2021)، 2023.
5. عبد العزيز الدغيم وماهر الامين، التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الاقراض بالتطبيق على المصنع الصناعي السوري، (بحث منشور)، مجلة جامعة تشرين للدراسات والبحوث العلمية، المجلد 28، العدد 3، 2006.
6. هناء نصر الله هميس، انماط هيكل الائتمان وانعكاسها على قيمة المصرف (بحث تطبيقي في عينة من المصارف الاهلية العراقية)، مجلة العلوم الاقتصادية والادارية جامعة بغداد، المجلد /، العدد /85، السنة 2018.
7. هيثم محمد الزغبي، الادارة والتحميل المالي، دار الفكر للطباعة والنشر، عمان – الاردن،2000.
8. عبير محيي حمزة وعلي حيدر عبد المحسن، بحث تخرج منشور، السياسة النقدية واثارها في حجم الائتمان المصرفي، جامعة بابل، كلية الادارة والاقتصاد، 2023.
9. فلاح حسن عداي الحسيني ومؤيد عب الرحمن الدوري، ادارة البنوك مدخل كمي واستراتيجي معاصر)، دار وائل للنشر، عمان الاردن، 2000.
10. علي سعد محمود داود، البنوك والمحافظ الاستثمار (مدخل) دعم النفاد القرار))، دار التعليم الجامعي للنشر، الاسكندرية، 2012.

11. رافد احمد علي، رسالة ماجستير، اثر الشمول المالي في تحقيق التنمية الاقتصادية في العراق للمدة (2004-2020)، الجامعة الامريكية للعلوم والتكنلوجيا، بيروت لبنان، 2022.
12. افتخار محمد مناحي الرفيعي، دور البنك المركزي العراقي في تحقيق الشمول المالي، مجلة كلية الاسراء الجامعة للعلوم الاجتماعية والإنسانية، المجلد (2)، العدد (2)، لسنة 2020.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Ozili, Peterson K. (2021) Merasuring financiai inclusion exclusion, MPRA, paper.
2. Demrguc- Kunt, Asli Klapper, Leora Singer, Dorothe, (2017) Financial Inclusion and Inclusiv Growth a Review of Recent Empirical Evidence, worid Bank Group, Policy Research Working Paper 8040.